

الإحكام في أصول الأحكام (الإحكام للآمدي)

الفصل الثاني في أن الشبه مع قران الحكم به دليل على كون الوصف علة وبيانه أنا إذا رأينا حكما ثابتا عقيب وصفين وأحد الوصفين شبهي بالتفسير الأخير والآخر طردى فلا يخلو إما أن يكون الحكم ثابتا لمصلحة أو لا لمصلحة لا جائز أن يقال بالثاني إذ الحكم الشرعى لا يخلو عن مصلحة وإن لم يكن ذلك بطريق الوجوب كما تقرر قبل فلم يبق غير الأول وهو أنه ثابت لمصلحة وتلك المصلحة لا تخلو إما أن تكون في ضمن الوصف الشبهى أو الطردى لعدم ما سواهما ولا يخفى أن اشتمال الوصف الشبهى على المصلحة أغلب على الظن من اشتمال الطردى عليها لأن الطردى مجزوم بنفى مناسيته والشبهى متردد فيه على ما تقرر . وإذا كان ذلك هو الغالب على الظن فالظن معمول به فى الشرعيات على ما تقدم تقريره